

الحالة: السوابق القضائية - محكمة النقض تمدد التعويض عن الأضرار التي لحقت بالموظفين في الأسبستوس

قررت محكمة النقض ، التي قصرت حتى الآن التعويض عن أضرار القلق لفئات معينة من العمال المعرضين للأسبستوس ، يوم الجمعة ، 5 أبريل ، 2019 ، السماح للجميع بالمطالبة ، بموجب شروط معينة .

وهكذا ، تخلت الجمعية العامة ، وهي أكثر أشكال تشكيل المحكمة العليا ، فقهاً اعتبرته نقابات ورابطات ضحايا الأسبست "غير عادلة" و "تمييزية". تسمح "إصابة القلق" ، التي أقرتها هذه المحكمة في عام 2010 ، بتعويض الأشخاص غير المرضى ولكنهم قلقون بشأن القدرة على القيام بذلك في أي وقت. حتى الآن ، قصرت محكمة النقض هذه الآلية على الموظفين الذين أسست مؤسستهم على قائمة بعنوان "الأسبست للتقاعد المبكر" ، أي العاملين في معالجة الأسبستوس أو بناء السفن وإصلاح.

في 29 مارس 2018 ، ورفضت اتباع محكمة النقض ، أقرت محكمة الاستئناف في باريس هذا التحيز الذي يتعرض له عملاء EDF المعرضين بدرجة عالية للأسبستوس. وقد استأنفت إدارة EDF إلى محكمة النقض. وبالتالي صدر هذا القرار في 5 أبريل. في هذا الحكم الجديد ، تعترف محكمة النقض بأن "الموظف الذي يبرر التعرض لمادة الأسبستوس ، مما يؤدي إلى خطر كبير من الإصابة بأمراض خطيرة ، يمكن أن يتصرف ضد صاحب العمل ، لفشل هذا الأخير في التزامه ب حتى لو لم يكن يعمل في أحد المؤسسات المدرجة. يجب على العامل الذي يرغب في الحصول على تعويض عن تلفه القلق تبرير تعرضه للأسبستوس. في المقابل ، يمكن تبرئة صاحب العمل إذا قدم إثباتاً بأنه قد نفذ تدابير الصحة والسلامة المنصوص عليها في قانون العمل.

لوى ضد فرنسا بسبب LPO التنوع البيولوجي: يتقدم ممارسات الصيد.

(تقديم شكوى يوم LPO قررت رابطة حماية الطيور) الثلاثاء ، 2 أبريل ، 2019 ، ضد فرنسا أمام المفوضية الأوروبية لممارسات الصيد المختلفة التي تتعارض مع توجيه الطيور الأوروبي الصادر في 2 أبريل 1979 والتي تضم 80 نوعاً يمكن صيدها في 500 نوع من الطيور البرية الموجودة في الاتحاد الأوروبي.

الحكومة الفرنسية بتمديد LPO بالإضافة إلى ذلك ، تتهم البحث عن الطيور لعدة سنوات ولكن تم إلغاء كل من قراراتها بهذا المعنى من قبل مجلس الدولة. كما أنها تعلق على هذه الشكاوى الجديدة ، وغيرها من الشكاوى الموجودة ضد مطاردة ويشمل أيضا إدارة صيد عشرين نوعاً آخر.

من جانبها ، فإن الحكومة ، في شخص وزير الانتقال البيئي فرانسوا دي روجي ، تدافع عن نفسها بالقول إن الحكومة أنشأت "إدارة تكيفية" للأنواع ، مع إضافة العلماء والجمعيات والصيادين. إذا زاد نوع ما ، يمكن أن يصطادها والعكس صحيح.

مجمع: الأمم المتحدة واليونسكو يحذران من عدم توفر المياه النقية في العالم

وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة للمياه واليونسكو ، فإن حوالي 844 مليون شخص لا يحصلون على خدمات مياه الشرب المأمونة.

نتيجة للنمو السكاني والتنمية الاقتصادية وأنماط الاستهلاك المتغيرة ، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على المياه بنسبة 20 إلى 30 في المائة عن المستويات الحالية بحلول عام 2050 ، بينما في الوقت نفسه قد يؤدي تغير المناخ إلى تعقيد الوصول إلى مياه الشرب بسبب الجفاف والفيضانات.

نفايات - بلاستيك للاستخدام الفردي المحظور في أوروبا

في 27 مارس 2019 ، وافق البرلمان الأوروبي رسمياً على مشروع التوجيه بشأن حظر استخدام المواد البلاستيكية مرة واحدة والذي أعدته المفوضية الأوروبية في 18 ديسمبر 2018. يجب أن يتم الاعتماد النهائي للتوجيه بعد الاتفاق المجلس الأوروبي.

تتعلق المساهمة الرئيسية للنص بحظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد المصنوعة من البلاستيك القابل للتحلل بحلول عام 2021. يعرّف مشروع التوجيه المنتج البلاستيكي القابل للتصرف على أنه منتج مصنوع كلياً أو جزئياً من البلاستيك الذي لم يتم تصميمه أو إنشاؤه أو طرحه في السوق لإنجاز العديد من الرحلات أو الدوران خلال حياته.

كما ينص النص على ثلاث قنوات جديدة لمسؤولية المنتجين الموسعة ، وهي: المواد ذات الاستخدام الواحد ، ومنتجات التبغ ذات المرشحات التي تحتوي على البلاستيك ، وأدوات الصيد التي تحتوي على البلاستيك. إن المسؤولية الممتدة للمنتجين هي نظام مستمد من مبدأ الملوث يدفع ويهدف إلى معاقبة منتجي النفايات ، أو على الأقل لجعلهم جزءاً من تكاليف التجميع والمعالجة. بالإضافة إلى ذلك ، يتوقع النص إضافة التزام إضافي لبعض المنتجات ، وخاصة المشاركة في تكاليف التنظيف والوعي. سيتعلق هذا الالتزام بشكل خاص بالسجائر وحاويات الطعام والشراب والحقائب والتعبئة المصنوعة من مواد مرنة وأكياس بلاستيكية. بالإضافة إلى ذلك ، يضع مشروع التوجيه مشروع جدول زمني لنقل تدابير ، والتي يجب أن تكتمل في غضون عامين من اعتمادها النهائي.



الحواد الطاقة المعتمدة على الطاقة الأقل اعتباراً من عام 2020

تحدد اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 424/2019 المؤرخة 15 مارس 2019 متطلبات الترميز البيئي للوضع في السوق وخدمة الحوادم ومنتجات تخزين البيانات عبر الإنترنت. الهدف من ذلك هو تنسيق متطلبات استهلاك الطاقة وكفاءة استخدام موارد الحوادم ومنتجات تخزين البيانات داخل الاتحاد الأوروبي من أجل تحسين أداء السوق الداخلية و الأداء البيئي لهذه المنتجات.

وقال أودري أزولاي ، المدير العام لليونسكو ، هدف التنمية المستدامة: "الوصول إلى الماء هو حق إنساني حيوي لكرامة كل إنسان ، ومع ذلك لا يزال هناك مليارات من الناس محرومين منه". الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ينص على أنه "بحلول عام 2030 ، يزداد الوصول العالمي والعادل إلى مياه الشرب ، بتكلفة معقولة" أو المخاوف بشأن تحقيق هذه الأهداف.

تشمل مصادر التلوث المواد البرازية والمبيدات الحشرية أو النترات الناتجة عن الزراعة ، وكذلك أيضًا المزيد من "الملوثات الناشئة" مثل بقايا المخدرات.

للاستجابة للتحديات التي تطرحها مشكلة الوصول إلى مياه الشرب ، لا تقدم الأمم المتحدة أي حلول معجزة ، ولكنها تحدد بعض المسارات ، لا سيما تشجيع الاستثمارات الضخمة للدول ، وكذلك الجهات الفاعلة الخاصة في البنية التحتية لأن الاحتياجات تقدر بـ 114 مليار دولار سنويًا ، أي ثلاثة أضعاف ما يتم إنفاقه حاليًا ، دون مراعاة تكاليف التشغيل والصيانة.



النقل - مجلس الشيوخ يعتمد مشروع قانون التعبئة

اعتمد مجلس الشيوخ مشروع قانون توجيه النقل في 2 أبريل 2019. تم إعداده لمدة عامين تقريبًا ثمرًا لمشاورة واسعة النطاق مع المناطق والجهات الفاعلة في مجال النقل ، ويهدف هذا النص إلى الحكومة ، لمحاربة الكسور الإقليمية والاجتماعية في مجال النقل ، ولا سيما من خلال القتال ضد "جميع السيارات" وفتح المدن الوسطى. بعد مرور أكثر من 35 عامًا على قانون توجيه النقل (، تشارك في تحول عميق في السياسات LOTI الداخلي) العامة ، مع إعطاء أولوية لتحسين النقل اليومي. يتناول أيضًا بيانات الكمبيوتر المتعلقة بالنقل أو LOM قانون الترويج لركوب الدراجات أو الانتقال البيئي ، ناهيك عن عنصر مهم في تمويل البنية التحتية للنقل باستثمار 13.4 مليار يورو على مدار فترة الخمس سنوات ، 40٪ أكثر مما كانت عليه في 2013-2017. تقديم حلول بديلة للجميع والاعتماد على الاستخدام الفردي للسيارة وتطوير الابتكار وحلول النقل الجديدة التي يجب توفيرها للجميع ، مما يقلل من البصمة البيئية للنقل من خلال الانتقال بنجاح التكنولوجيا في طريقنا للتحرك ، والاستثمار أكثر في البنية التحتية التي تعمل على تحسين حركة الحياة اليومية ، وهذه هي الأهداف الأربعة لهذا القانون الجديد.

من المتوقع أن ينتج التأثير المقدر لهذه المتطلبات بحلول عام 2030 عن توفير الطاقة السنوي بحوالي 9 تيراواط ساعة (استهلاك الكهرباء السنوي في إستونيا 2014 تقريبًا). بالإضافة إلى ذلك ، تم تعديل اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2013/617 المؤرخة 26 يونيو 2013 لاستبعاد خوادم الكمبيوتر من نطاقها وتجنب التداخل التنظيمي لهذه المنتجات. يجب أن يشجع اشتراط استخراج المكونات الأساسية "قابلية الإصلاح" والقدرة على تحسين الخوادم ومنتجات تخزين البيانات ، خاصة من قبل الأطراف الثالثة.

للتذكير ، قام المرسوم رقم 2018-761 المؤرخ 30 أغسطس 2018 والمرسوم المؤرخ 30 أغسطس 2018 بتحديث قائمة اللوائح الأوروبية التي تحدد متطلبات التصميم الإيكولوجي من R224-68 والمادة R224-61 للمنتجات المتعلقة بالطاقة. وبالتالي ، تم تحديث المادة القانون البيئي لمراعاة هذه اللوائح الجديدة.

المناخ - ساعة الأرض 2019 - تمت تعبئة الكوكب

ساعة الأرض هي يوم عالمي ينظمه كل عام ، في يوم السبت الأخير من شهر مارس ، (أو الصندوق العالمي للطبيعة. يتكون هذا WWF بواسطة الصندوق العالمي للحياة البرية) اليوم من الانقراض العام للضوء لمدة ساعة واحدة لصالح الكوكب. الهدف من ذلك هو تحدي السلطات بشأن تأثير إنفاق الطاقة على المناخ ودور الطبيعة في بقاء الإنسان. عقدت الدورة الحادية عشرة يوم السبت 30 مارس 2019 في الساعة 20:30 في 188 دولة عبر المناطق الزمنية. في هذه المناسبة ، تم إطفاء عشرات الآلاف من المباني في أكثر من 7000 مدينة ، من سنغافورة إلى هونولولو ، عبر سيدني أو موسكو أو لندن أو باريس أو نيويورك أو واشنطن. حول العالم ، قام ملايين الأشخاص بإطفاء أنوارهم رمزًا لمدة ساعة لتذكركم هي قيمة الكوكب.

في باريس ، تم القضاء على السيدة الحديدية وأكثر من 240 نصبًا منها معبد بانثيون ، قصر بيتيت ، أوبرا غارنييه ، قوس النصر في كاروسيل ، مجلس الشيوخ أو كاتدرائية نوتردام في Champ-de-Parc في كل مكان في فرنسا ، أغلقت المباني الرمزية من عالم الرياضة مثل MMA Arena في مرسيليا ، و Orange Vélodrome في باريس ، و Le Mans أعضاءها الموسيقية في الساعة 8:30 مساءً. Allianz Riviera و Nice في

لطاقات: لا يزال التنقيب عن النفط والغاز في الولايات المتحدة محظورًا.

استبعد القاضي الفيدرالي الأمريكي شارون غليسون قرار الرئيس دونالد ترامب برفع الحظر عن التنقيب عن النفط والغاز في المحيط الأطلسي والقطب الشمالي الذي قرره الرئيس السابق باراك أوباما على أساس أنه "يتجاوز" سلطة الرئيس "وأن الكونغرس هو الوحيد الذي يستطيع إلغاء قراره.

في عامي 2015 و 2016 ، اتخذ الرئيس باراك أوباما سلسلة من القرارات التي تحظر بشكل دائم جميع عمليات التنقيب عن النفط الجديدة في المياه الأمريكية قبالة المحيط المتجمد الشمالي قبالة أسكا بناءً على قانون عام 1953 يمنح الرئيس الأمريكي سلطة حماية الجرف القاري الأمريكي من الاستغلال التجاري.

ومع ذلك ، في أبريل 2017 ، دعا الرئيس دونالد ترامب إلى رفع الحظر ، وحرمان البلاد من الآلاف والآلاف من الوظائف ومليارات الدولارات من الثروة ، والسعي للحصول على الموافقة على 47 مناطق حفر جديدة ، مما أغضب البلاد. لقد طعن العديد من المنظمات البيئية في هذا القرار لأن الحفر قد يكون له تأثير سلبي على التنوع البيولوجي ، حيث تشعر بالانزعاج من الضوضاء الناتجة ، وكذلك على صناعة الصيد والسياحة.

